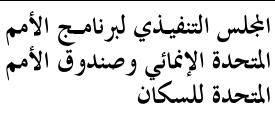
${
m DP}_{
m /2003/6}$ الأمم المتحدة

Distr.: General 31 October 2002

Arabic

Original: English





الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٣

۲۰ إلى ۲۹ كانون الثاني/يناير ۲۰۰۳، نيويورك

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

توصيات مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين ٠٠٠١-٢٠٠١

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين ٠٠٠٠٠

تقرير المدير

مو جر

قد يود المجلس التنفيذي، وهو يحيط علما بهذا التقرير، أن يلاحظ أيضا أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أحرز تقدما هائلا في تنفيذ التوصيات التي ضمّنها مجلس مراجعي الحسابات تقريره عن فترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠.

1 - كما حصل في فترات السنتين السابقة، ووفقا لقراري الجمعية العامة ٢١١/٤٧ باء المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ (الفقرة ٥)، يعرض على مدير برنامج الأمم المؤرخ ٣٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ (الفقرة ٥)، يعرض على مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المجلس التنفيذي التقرير المتعلق بتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والخاصة بفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ (A/57/5/Add.1).

٢ - وقد تم إعداد هذا التقرير استجابة لقراري الجمعية العامة ٢١٦/٤٨ باء و ٢١٢/٥٢ باء و ٢١٢/٥٢ باء اللذين طلبت فيهما الجمعية العامة أن يزودها الأمين العام والرؤساء التنفيذيون لهيئات الأمم المتحدة وبرامجها بردودهم وأن يشيروا إلى التدابير المتخذة لتنفيذ توصيات محلس

مراجعي الحسابات، مقرونة بجداول زمنية ملائمة في الوقت ذاته الذي يجري فيه تقديم تلك التوصيات إلى الجمعية العامة عبر اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

٣ - ويتضمن مرفق هذه الوثيقة استكمالا للإحراءات التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن توصيات مجلس مراجعي الحسابات. والفقرات المشار إليها في المرفق مقتبسة من الوثيقة A/57/5/Add.1 المعنونة 'برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات'. وقد قدم مدير البرنامج الإنمائي استكمالا متعلقا برد البرنامج على كل توصية وحالة إحراءات المتابعة والموعد المحدد لإتمامها وقت إعداد هذه الوثيقة. ويُسعد المدير الإعلان عن أن التقدم قد تحقق في معظم المجالات وأن الجهود حارية لمعالجة المسائل الـــي لا تزال عالقة.

المرفق

ألف - المسائل المالية

۱ – استعراض مالی عام

الموارد العادية

٤ - التوصية الواردة في الفقرة ١٦. يوصي المحلس بأن يرصد البرنامج الإنمائي وضعه المالي ويواصل اعتماد التدابير اللازمة لكفالة الاحتفاظ برصيد كاف من الأموال في موارده العادية.

و رد البرنامج الإنجائي. يراقب البرنامج بشكل متواصل ومتأن الوضع المالي لموارده العادية (الأساسية) عبر نظام شامل للمخصصات والرصد يجري إنفاذه بصرامة. فلا يتم تحديد المخصصات من الموارد العادية إلا وفق المقررات التي يتخذها المجلس التنفيذي؛ والمبالغ التي يتم صرفها فعليا تتماشى دائما مع أفضل التقديرات للموارد المتاحة. وقبل صرف تلك المبالغ، يجري التفاوض بشأن الحدود القصوى للنفقات بين المكاتب القطرية ومديري البرامج الأخرى المسؤولين عن البرامج على صعيد المقر ويتم تحديد تلك الحدود القصوى على الصعيد المركزي استنادا إلى مستويات متغيرة من الإيرادات. وتُرصد أيضا على نحو وثيق عمليات رصد الميزانية اللازمة لبلوغ الأهداف من حيث النفقات. وتم إرساء نظم للإنذار المبكر تتبح اتخاذ إحراءات وقائية إذا تبين أن برنامجا ما قد يتجاوز المستوى المحدد له. وفي الحالات القصوى التي لا يتم فيها اتخاذ إحراءات فورية، تُلغى سلطة الموافقة المخولة للممثل المقيم أو مدير البرنامج. ومع ذلك، ورغم أن المساهمات في الموارد العادية شهدت تحولا في عام ١٠٠١، فإن المستوى الحالي المتدني من تلك الموارد لا يزال يشكل تحديا بالنسبة لبرنامج عام المتحدة الإنمائي.

الصناديق التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٦ التوصية الواردة في الفقرة ٣٣. يوصي المجلس بأن يرصد البرنامج الإنمائي الوضع المالي للصناديق التي يديرها، وذلك لكفالة الاحتفاظ بأرصدة مالية كافية.

٧ - رد البرنامج الإنجائي. يمارس البرنامج الرقابة على الصناديق التي يديرها. وتشمل آلية الرقابة استعراضات منتظمة واحتماعية منتظمة بين موظفي البرنامج المعنيين في محال الميزانية/المالية والهيئات الإدارية للصناديق المعنية.

٨ - ويوافق البرنامج الإنمائي على مجمل التعليقات حول الوضع المالي للموارد العادية في
 صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. ومنذ فترة السنتين الأحيرة، بذل الصندوق،

بزعامة أمينه التنفيذي، جهودا مكثفة لعكس التراجع الحاصل في المساهمات في الموارد العادية. ومن المهم الإشارة إلى أن هذا الانخفاض تواصل رغم انضمام أربعة بلدان جديدة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى قائمة الجهات المساهمة في الصندوق. ويُعزى الانخفاض إلى التقلبات في معدلات صرف العملات واعتذار إحدى الجهات المانحة عن توفير التمويل الأساسي وخفض جهة مانحة رئيسية أحرى بشكل هائل لمساهمتها في الموارد الأساسية الخاصة بتقاسم الأعباء.

9 - وعلى الصعيد الداخلي، تُبذل جهود حثيثة لرصد الحالة وذلك بغرض خفض النفقات البرنامجية إلى مستوى يوازي الإيرادات. وتم خفض مستوى النفقات الجديدة الموافق عليها إلى ما دون المستوى المأذون به في إطار صيغة التمويل الجزئي بغية كفالة ما يكفي من احتياطيات السيولة لتغطية النفقات في وضعية تتسم بعدم الاستقرار فيما يتعلق بالتمويل الأساسي. وفي عام ٢٠٠٢، وبالنظر إلى أن المساهمات الأساسية الفعلية كانت أقل من المتوقع، اضطر صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية إلى إعادة حدولة حزء من النفقات كان من المفروض تكبدها في السنة ذاها. وإذا لم يحدث أي تحسن في المساهمات الأساسية، سيواصل الصندوق عملية إعادة الجدولة في عام ٢٠٠٣ وخفض النفقات الجديدة الموافق عليها.

 ١٠ و يجري استعراض شامل الالتزامات الصندوق البرنامجية بغرض تحديد المشاريع التي يمكن إما إلهاؤها أو تقليصها.

11 - ويرصد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأرصدة المالية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وذلك باستعراض بياناتها المالية والحساب النصف سنوي لاحتياطي التشغيل. وقد عرفت أرصدة الصندوق المالية واحتياطي تشغيله زيادة في فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

٢ - المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة

الإيرادات المتنوعة المتأتية من أنشطة إدارة صرف العملات الأجنبية

17 - التوصية الواردة في الفقرة ٢٩. أوصى المجلس البرنامج الإنمائي بأن يتوسع في الإجراءات التي يتبعها في الوقت الحالي للكشف عن معاملات الصرف الأجنبي وغيرها من الأدوات المالية المستخدمة لتغطية أخطار تقلبات العملات، وقبل البرنامج ذلك. وينبغي أن ينظر البرنامج أيضا في أن يدمج في كشفه الجوانب المتعلقة بالمخاطر ذات الصلة بالصرف الأجنبي، فضلا عن أهدافه وسياساته المتعلقة بإدارة المخاطر المالية.

17 - رد البرنامج الإنمائي. سيكفل مكتب المالية والإدارة التابع لمكتب الشؤون الإدارية تنفيذ التوصية المتفق عليها خلال فترة السنتين المقبلة.

٣ - تحديد قيمة المعدات غير القابلة للاستهلاك

16 - التوصية الواردة في الفقرة ٣٥. يوصي المحلس بأن يضطلع البرنامج الإنمائي بما يلي: (أ) استعراض الجرد الذي يجري في مقره للمعدات غير القابلة للاستهلاك على نحو يتسم بفعالية التكلفة لضمان اشتماله على تقييمات واقعية تتفق مع المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة؛ (ب) رصد تقارير الجرد السنوية المقدمة من المكاتب القطرية عن كثب؛ (ج) تنفيذ تدابير أشد صرامة لكفالة استلام جميع التقارير في مواعيدها.

0 / - رد البرنامج الإنحائي. يوافق البرنامج على التوصية. وسيتم استعراض عملية تحديد قيمة الجرد بغرض تحديد قيمة أكثر واقعية لجرد المعدات غير القابلة للاستهلاك. وسيشمل هذا الأمر التكلفة الفعلية للمعدات استنادا إلى طلبات الشراء وقيمة استبدال المعدات ويستهدف التوصل إلى قرار بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بخصوص كيفية وضع تقييمات واقعية وفقا للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة.

١٦ - وبدأت أعمال المتابعة مع المكاتب القطرية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ وستُتخذ الإجراءات لحل المشكل التقني الذي تواجهه تلك المكاتب فيما يتعلق بنظام الجرد قبل نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ لكفالة تقديم تقارير أكثر دقة.

١٧ - ويتولى مدير شعبة الخدمات الإدارية في مكتب المالية والإدارة مسؤولية إحراءات المتابعة.

٤ - التسويات المصرفية والاستثمارية

1 \ - التوصية الواردة في الفقرة ٣٨. أوصى المجلس بتسوية جميع الحسابات المصرفية وافق وتنفيذ إحراء رسمي لاستعراض التسويات التي تجرى على الحسابات المصرفية الكبيرة، ووافق البرنامج على ذلك.

19 - رد البرنامج الإنمائي. يستعرض رئيس وحدة المحاسبة العامة شهريا عملية التسوية وتحال نسخة بشكل رسمي إلى قسم الخزانة للقيام بإجراءات المتابعة فيما يتعلق بالبنود التي خضعت للتسوية.

٢٠ - التوصية الواردة في الفقرة ٠٤. أوصى المجلس البرنامج الإنمائي بمتابعة البنود المتأخرة منذ مدة طويلة في بند المبالغ المستحقة القبض والنظر فيما بعد في شطب المبالغ غير القابلة للتحصيل، ووافق البرنامج على ذلك.

71 - رد البرنامج الإنمائي. تقلص مبلغ ٢١ ١ ٢٠١ دولارا القابل للتحصيل إلى ٥٦٨ ٢٥٤ دولارا. ويمثل هذا المبلغ دفعات ناجمة عن تحويل النظام تم حجزها في نظام المعلومات الإدارية المتكامل ولكن لم يجر دفعها عن طريق المصرف. وقد تم تصحيح الرصيد النقدي وسيُشطب الفارق قبل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بوصفه تعديلا للإيرادات المتنوعة.

٢٢ - التوصية الواردة في الفقرة ٤٤. يوصي المحلس بأن يعجل البرنامج بإجراء متابعته لحميع بنود التسوية المعلقة والفروق غير المحسومة من أجل القيام بعمليات تعديل القيد الملائمة في الوقت المناسب.

77 - رد البرنامج الإغمائي. تم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ تصحيح التباينات بين المبالغ المحجوزة والمبلغ الوارد في البيان المصرفي لمصرف .Creditanstalt Bankverein. وتم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ تسوية وتوضيح مبلغ ٥٨٤ ٧٠٠ دولار الوارد بوصفه بنودا بدون حساب مصرفي في تسوية نحاية السنة للرصيد النقدي.

٢٤ - التوصية الواردة في الفقرة ٢٦. يوصي المحلس بأن يستعرض البرنامج الإنمائي التسويات المصرفية المتعلقة بكشوف المرتبات.

٥٢ - رد البرنامج الإنحائي. يتولى فريق المحاسبة التابع للأمم المتحدة مسؤولية تسوية الحسابات المتعلقة بكشوف مرتبات موظفي البرنامج الإنحائي. وقد أتيحت لموظفي الأمم المتحدة المسؤولين إمكانية الدخول إلى نظام المعلومات الإدارية المتكامل للبرنامج الإنحائي؛ ويقوم رئيس وحدة المحاسبة العامة والمساهمات بمكتب الشؤون الإدارية والمالية التابع لمكتب الشؤون الإدارية بمتابعة التسويات لمراجعتها.

77 - التوصية الواردة في الفقرة ٤٨. أوصى المجلس بمواصلة الجهود المبذولة لتسوية الفروق وإجراء التعديلات اللازمة على السجلات المالية، ووافق البرنامج الإنمائي على ذلك. وكذلك يوصي المجلس بأن يقوم البرنامج شهريا بالتوفيق بين نظام الألفية ونظام المعلومات الإدارية المتكامل من أجل الإسراع بمتابعة ما قد يظهر من فروق.

77 - رد البرنامج الإنجائي. تتواصل عملية التسوية بين نظام المعلومات الإدارية المتكامل ونظام الألفية لعام ٢٠٠١ وستكتمل بحلول نهاية عام ٢٠٠٢. ووفقا لتوصية المجلس، تجري عمليات التسوية بين النظامين لعام ٢٠٠٢ شهريا. ويتولى أمين الخزانة بمكتب المالية والإدارة التابع لمكتب الشؤون الإدارية مسؤولية تنفيذ هذه التوصية.

٥ - المقبوضات غير المحددة

7۸ - التوصية الواردة في الفقرة ٥١. أوصى المجلس بأن يواصل البرنامج الإنمائي بذل جهوده فيما يتعلق بنقص المعلومات التي تقدمها الجهات المانحة لدى سدادها المساهمات، وذلك لمواصلة خفض حجم المقبوضات غير المحددة، ووافق البرنامج على ذلك.

77 - رد البرنامج الإنماني. تواصل على مدى عام ٢٠٠٢ تنفيذ تسهيلات القيام بالعمليات المصرفية عبر الإنترنت في المكاتب القطرية والأخذ في نفس الوقت باللامركزية فيما يتعلق بالمساهمات بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية المقدمة في إطار تقاسم التكاليف لمكاتب البرنامج القطرية. وتم حتى الآن استحداث تلك التسهيلات في ٦٦ مكتبا قطريا وسيتسع مداها ليشمل نحو ١٠٠٠ مكتب قطري بحلول نهاية عام ٢٠٠٦. ومن المتوقع استحداثها في جميع المكاتب القطرية المتبقية بحلول نهاية عام ٢٠٠٣. وبالإضافة إلى ذلك، سترصد شعبة الخزانة موارد إضافية للتحقيق في مشكل المقبوضات غير المحددة التي لا تزال شدد مباشرة إلى حسابات المقر المصرفية وتسويته. ويتولى أمين الخزانة بمكتب المالية والإدارة التابع لمكتب الشؤون الإدارية مسؤولية تنفيذ هذه التوصية.

٦ - الالتزامات غير المصفاة

• ٣٠ - التوصية الواردة في الفقرة ٤٥. يوصي المجلس بأن يكفل البرنامج الإنمائي قيام جميع الوحدات التنظيمية باستعراض الالتزامات غير المصفاة بصفة شهرية وتقديم التصديقات المطلوبة على صحة الالتزامات في حينها؛ وأن تجري متابعة أي احتلافات في الالتزامات غير المصفاة التي تبلغ بما أي وحدة تنظيمية من أجل إجراء التعديلات الضرورية على السجلات المالية.

٣١ - رد البرنامج الإنمائي. سيصدر رئيس قسم الإبلاغ المالي العام بشعبة المراقب المالي مبادئ توجيهية بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ وسيقوم برصد الحالة لضمان الامتثال.

٣٢ - التوصية الواردة في الفقرة ٥٦. يوصي المحلس بعدم تسجيل الالتزامات إلا استنادا إلى و ثائق ملزمة سليمة، و بأن يجرى تسجيلها خلال الفترة المحاسبية المناسبة.

۳۳ – رد البرنامج الإنجائي. يوافق برنامج متطوعي الأمم المتحدة على توصية المحلس التنفيذي. ويؤكد أنه يتقيد بالقاعدة المعتادة في جميع الأوقات. ولكن تعين عليه أن يحيد بشكل استثنائي عن تلك القاعدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ لأنه التزم بشكل صريح بعمليات الشراء هذه بعد اتخاذ جميع الخطوات اللازمة للقيام بها قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر اعتمادا على التمويل من اعتماد حاص حرى تحديده وإقراره في نهاية الربع

الثالث من السنة. ومع ذلك، فقد تمكن برنامج متطوعي الأمم المتحدة بذلك من توفير مبلغ مقداره ٢٠٠٠ دولار.

٧ - حسابات القبض

٣٤ - التوصية الواردة في الفقرة ٠٦٠. يوصي المجلس بإحراء استعراض منتظم لتاريخ حسابات القبض لديه بالكامل بهدف تحصيل المبالغ المستحقة منذ وقت طويل، ووافق البرنامج الإنمائي على ذلك.

٣٥ - رد البرنامج الإنمائي. تتوقع شعبة المراقب المالي أن تقدم تحليلا لمدى قِدَم الحسابات فور قيامها بالتطبيق المزمع لنظامها الجديد لتخطيط موارد المؤسسات.

٨ - استحقاقات نهاية الخدمة

٣٦ - التوصية الواردة في الفقرة ٦٢. يوصي المحلس بأن يستعرض البرنامج الإنمائي، بالاشتراك مع الأمم المتحدة والصناديق والبرامج الأخرى، آلية تمويل استحقاقات نهاية الخدمة والمبالغ المستهدفة لها حتى يخصص الاعتمادات اللازمة لتغطية الالتزام المقدر بكامله.

٣٧ - رد البرنامج الإنجائي. ستدور مناقشات في عام ٢٠٠٣ بشأن آلية التمويل والمبالغ المستهدفة لتغطية كامل الالتزام المقدر فيما يتعلق باستحقاقات نهاية الخدمة. وإلى أن يتم اتخاذ قرار موحد، سيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تلبية ما يطرأ على تلك الاستحقاقات من زيادات سنوية. وسيلتمس البرنامج توجيهات محلس الأمم المتحدة لمراجعي الحسابات بشأن هذه المسألة.

باء - قضايا الإدارة

١ - النفقات البرنامجية

٣٨ - التوصية الواردة في الفقرة ٦٩. يوصي المجلس بأن يكثف البرنامج الإنمائي الجهود التي يبذلها للاتفاق مع الوكالات المنفذة على البت فيما تبقى من فروق طويلة الأمد، وإجراء التسويات اللازمة في السجلات. كذلك ينبغي أن يتابع البرنامج أية فروق في التسويات الربع سنوية في حينها وأن يطبق أساسا متسقا للمقارنة.

٣٩ - رد البرنامج الإنمائي. من أصل ٣٢ وكالة، لم تقدم ثلاث وكالات تسوياتها حتى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وقد انتدب البرنامج الإنمائي مدققي حسابات اثنين متفرغين لتكثيف عملية تسوية الفروق بين البيانات الواردة في دفاتر الوكالات ونظيراتها في دفاتر البرنامج الإنمائي. وتشمل الإحراءات التي يجري اتخاذها لتسوية تلك المسائل ما يلي:

- (أ) عقب وضع الشكل الموحد الجديد المشترط على الوكالات التقيد به في إجراء التسويات، يجري حاليا تحديد تفاصيل البنود المعلقة منذ أمد طويل، وبخاصة البنود التي تعود إلى ما قبل عام ١٩٩٩، وتخضع لتحقيق واف؟
- (ب) تُرسل بالنيابة عن الوكالات رسائل إلى المكاتب القطرية وغيرها من المكاتب التابعة للبرنامج الإنمائي لتيسير تسوية الرسوم التي تحدث خلافات بشأنها.
- (ج) للمساعدة في تسوية تلك المسائل، يجري التنسيق بين الوكالات المسؤولة عن التنفيذ والوكالات المنفذة لمتابعة الاستفسارات الموحدة المرسلة إلى الوكالات؛
- (د) يجري بحث الاستفسارات المتعلقة بالنفقات والخدمات الإدارية والتشغيلية وتُرسل تفاصيل تمم كل مشروع على حدة إلى الوكالات لتمكينها من الاستدلال على مواطن التناقض.
- ٤ وبالنظر إلى أن هناك بنودا تسود الخلافات بشألها يرجع تاريخها إلى أوائل التسعينات، فإن التيقن من صحة الأرصدة المتبقية في بيانات حسابات الصناديق التشغيلية للوكالات سيستغرق ما بين سنتين وثلاث سنوات تقريبا.
- ٤١ ويتولى المراقب المالي بمكتب المالية والإدارة التابع لمكتب الشؤون الإدارية مسؤولية تسوية المسائل المشار إليها أعلاه.

النفقات البرنامجية التي تتكبدها الحكومات

السلف: أموال التشغيل المقدمة للحكومات

27 - التوصية الواردة في الفقرة ٨٣. يوصي المحلس بتكثيف الجهود المبذولة لإتمام استعراض السلف غير المسددة التي قُدمت إلى الحكومات والمنظمات غير الحكومية، وبإدراج اعتماد للمبالغ التي يعتقد أنها موضع شك أو لشطب جميع المبالغ التي يلزم شطبها، وقد وافق البرنامج الإنمائي على ذلك.

25 - رد البرنامج الإنجائي. يندرج استعراض السلف غير المسددة ضمن عملية تنقيح البيانات الجارية حاليا استعدادا لتطبيق النظام الجديد لتخطيط موارد المؤسسات. وفي ضوء الطابع المعقد للأرصدة غير المسددة الناجم عن طول مدة عدم السداد وحجم السلف غير المسددة، من المحتمل أن تستغرق عملية الاستعراض والتحليل ما بين سنتين وثلاث سنوات. ويعد التحليل الخطوة الأساسية الأولى في العملية إذ يتيح التثبت من صحة تلك الأرصدة. ذلك أن الحكم المتعلق بالحسابات اللازمة شطبها أو المشكوك في أمرها سيتمخض عن هذا

التحليل. وستتولى هذه المسألة وحدة خدمات المحاسبة للمكاتب القطرية بشعبة المراقب المالى.

تعيين مراجعي حسابات نفقات التنفيذ الوطني

23 - التوصية الواردة في الفقرة ٨٥. يوصي المحلس بإدراج تفاصيل تعيين مراجعي حسابات نفقات التنفيذ الوطني ضمن أدوات رصدهم، وباستخدام هذه التفاصيل للتثبت من الامتثال لدليل البرمجة الخاص بالبرنامج الإنمائي، وقد وافق البرنامج الإنمائي على ذلك.

5 - رد البرنامج الإنمائي. سيجري هذا الرصد بوصف حزءا من المراجعة الداخلية لحسابات الكاتب القطرية وقد أدمج فعلا في دليل مراجعة حسابات المكاتب القطرية الصادر عن مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء.

57 - التوصية الواردة في الفقرة AV. يوصي المجلس بإدراج إحراءات محددة ومعايير مختارة مسبقا في توجيهات البرنامج بشأن التنفيذ الوطني، لكفالة تعيين مراجعين للحسابات يتمتعون بالمستوى اللازم من الاستقلالية والتراهة والكفاءة الفنية، وكفالة رصد المكتب القطري المعنى للامتثال لهذه التوجيهات. وقد وافق البرنامج الإنمائي على الإجراء الموصى به.

٤٧ - رد البرنامج الإنمائي. تم إعداد مشروع توجيهات وسيُرسل إلى المكاتب القطرية بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

الاختصاصات ونطاق مراجعة الحسابات وشكل تقارير مراجعة الحسابات

43 - التوصية الواردة في الفقرة ٩٢. يوصي المحلس البرنامج الإنمائي، بما يلي: (أ) كفالة الاتفاق على الاختصاصات الموحدة في ما بين الشركاء المنفذين الحكوميين، والمكتب القطري، وكذلك مراجع حسابات نفقات التنفيذ الوطني، وكفالة الاتساق في نطاق تقرير المراجعة وشكله؛ و (ب) وضع قائمة إلزامية بالشروط الموحدة لمساعدة المكاتب القطرية على التقيد بالاشتراطات الواردة في دليل البرمجة. وقد وافق البرنامج الإنمائي على هذه التوصية.

93 - رد البرنامج الإنمائي. يعكف مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء حاليا على تنقيح الاختصاصات المحددة في دليل البرمجة بغرض جعلها تعكس الانتقال نحو قدر أكبر من مواءمة اشتراطات مراجعة الحسابات. ويشكل ذلك تغيرا هائلا وسيتطلب إسهاما من حانب باقي هيئات البرنامج الإنمائي قبل وضع صيغته النهائية. ومن ثم، فمن غير المحتمل أن توضع

الصيغة النهائية للاختصاصات قبل نهاية عام ٢٠٠٢. وقد تم قطع شوط في إعداد القائمة الإلزامية وستُرسل إلى المكاتب القطرية بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

• • - التوصية الواردة في الفقرة ؟ ٩. يوصي المحلس بإدراج بنود تتعلق بمراجعة الحسابات في اتفاقات المشاريع وبرصد تنفيذ هذه البنود. وقد وافق البرنامج الإنمائي على هذا.

01 - رد البرنامج الإنمائي. سيجري هذا الرصد بوصف حزءا من المراجعة الداخلية لحسابات المكاتب القطرية لحسابات المكاتب القطرية الحسابات واستعراض الأداء.

الخطط المتعلقة بتغطية مراجعة حسابات نفقات التنفيذ الوطني

٥٢ - التوصية الواردة في الفقرة ٩٧. يوصي المحلس بإيلاء اهتمام حاص للمكاتب القطرية التي لم تقدم خططا للمراجعة في الوقت المطلوب، وذلك بأن يُطلب إلى هذه المكاتب أن تبدأ عملية التخطيط قبل الموعد النهائي المحدد بفترة طويلة، وبأن يقوم مقر البرنامج الإنمائي بتكثيف إحراءات المتابعة التي يتخذها بالنسبة للمكاتب القطرية التي تقاعست عن التقيد بهذا الشرط. وقد وافق البرنامج الإنمائي على هاتين التوصيتين.

٥٣ - رد البرنامج الإنمائي. تم تنقيح الإجراءات التي يتبعها مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء بحيث تراعي هذه التوصية التي سيجري الأخذ بها في إعداد خطة مراجعة حسابات نفقات التنفيذ الوطني لعام ٢٠٠٢.

خطط العمل للمكاتب القطرية

30 - التوصية الواردة في الفقرة ٠٠١. يوصي المحلس بتوخي الهمة في متابعة الأسباب التي أدت إلى عدم تقديم المكاتب القطرية لخطط العمل والتحقيق في الأمر. وقد وافق البرنامج الإنمائي على هذا.

٥٥ - رد البرنامج الإنمائي. تم تنقيح الإحراءات التي يتبعها مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء بحيث تراعي هذه التوصية التي سيجري الأخذ بها في إعداد خطة مراجعة حسابات نفقات التنفيذ الوطني لعام ٢٠٠٢.

تغطية مراجعة حسابات نفقات التنفيذ الوطني

٥٦ - التوصية الواردة في الفقرة ١٠٧. سعيا إلى كفالة التغطية المناسبة لمراجعة حسابات نفقات التنفيذ الوطني، يوصي المجلس بأن يتابع البرنامج بهمة أرقام النفقات النهائية من أحل استكمال مستوى التغطية المقررة، وقد وافق البرنامج الإنمائي على ذلك. وفضلا عن ذلك، ينبغي أن تستند التغطية المقررة إلى المعايير التي يحددها البرنامج الإنمائي.

٥٧ - رد البرنامج الإنمائي. تم تنقيح الإحراءات التي يتبعها مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء بحيث تراعي هذه التوصية. وسيجري الأخذ بما في استعراض ورصد خطة مراجعة حسابات نفقات التنفيذ الوطني لعام ٢٠٠٢.

٥٨ - التوصية الواردة في الفقرة ٥٠١. يوصي المجلس بتحديد الأثر المالي المترتب على التحفظات التي تسفر عنها مراجعة حسابات نفقات التنفيذ الوطيي تحديدا كميا، وبأن يضطلع البرنامج الإنمائي بتقييم هذه التحفظات مقارنة بخطط العمل لتحديد مدى معقوليتها. وقد وافق البرنامج الإنمائي على هاتين التوصيتين.

90 - رد البرنامج الإنجائي. يتتبع مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء الأثر المالي المترتب على التحفظات الواردة في تقارير مراجعة حسابات نفقات التنفيذ الوطني في الحالات التي تكون فيها هذه المعلومات متاحة في تقرير مراجعة الحسابات، غير أن هذه المعلومات لا يتم تسجيلها بشكل منتظم في تقرير مراجعة الحسابات، وسيعالج مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء هذا المشكل وذلك بإعداد اختصاصات حديدة لعمليات مراجعة الحسابات كما ورد أعلاه في الرد على التوصية الواردة في الفقرة ٩٢. ويقوم المكتب بالفعل بتقييم خطط العمل لكفالة معالجة النتائج الرئيسية المتمخضة عن مراجعة الحسابات.

تقييم تقارير مراجعة حسابات نفقات التنفيذ الوطني

7. - التوصية الواردة في الفقرة ٩٠١. يوصي المجلس بما يلي: (أ) زيادة الإرشاد والمساعدة المقدمين للمكاتب القطرية فيما يتعلق بتخطيط عمليات مراجعة حسابات نفقات التنفيذ الوطني وإدارتها؛ و (ب) إدراج شرط يقضي بضرورة إتمام عملية المراجعة ضمن إطار زمني محدد في العقد المبرم بين مراجع حسابات نفقات التنفيذ الوطني والشركاء المنفذين، حتى يمكن للمكتب القطري أن يفي بالموعد النهائي المحدد له يوم ٣٠ نيسان/أبريل؛ و (ج) تصميم عملية للتخطيط للمستقبل لكفالة توافر الموارد الكافية للاضطلاع بعمليات تقييم تقارير التنفيذ الوطني بعد الموعد النهائي المحدد. وقد وافق البرنامج الإنمائي على هذه التوصيات.

71 - رد البرنامج الإنجائي. فيما يتعلق بالجزأين (أ) و (ب)، تم إعداد مشروع توجيهات وسيرسل إلى المكاتب القطرية بحلول نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وبخصوص الجزء (ب)، ستُزود المكاتب القطرية بعقد نموذجي يتضمن اشتراط الوفاء بالموعد النهائي المحدد له، ٣٠ نيسان/أبريل. وفيما يتعلق بالجزء (ج)، أعد مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء قائمة بالخبراء الاستشاريين يُفترض أن تفضي إلى احتصار الوقت المطلوب للعثور على أشخاص مؤهلين لتقييم تقارير مراجعة حسابات نفقات التنفيذ الوطني.

77 - التوصية الواردة في الفقرة ١١١. أوصى المجلس بأن يكثف البرنامج الإنمائي حمهوده الرامية إلى تسوية هذا المبلغ "المشار إليه في الفقرة ١١٠ من الوثيقة A/57/5/Add.1"، ووافق البرنامج الإنمائي على هذا.

77 - رد البرنامج الإنمائي. أخطر المكتب القطري المعني فيما بعد مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء بأنه يوافق على مبلغ النفقات المسجل في قاعدة بيانات المكتب. وقدم المكتب في وقت لاحق نسخة من تقرير التنفيذ المشترك ذي الصلة.

75 - التوصية الواردة في الفقرة 11. يوصي المجلس بأن تقدم المكاتب القطرية إلى مقر البرنامج الإنمائي معلومات عن تقييماتها للمشاريع التي لا تخضع حساباتها المتعلقة بنفقات التنفيذ الوطني للمراجعة، وأن يقوم المقر بدوره بالاستعانة بهذه المعلومات كعنصر من عناصر التقييمات القائمة على أساس حساب المخاطرة.

70 - رد البرنامج الإنمائي. سيزود مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء المكاتب القطرية بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بتوجيهات إضافية بشأن كيفية اختيار المشاريع لإخضاعها لمراجعة الحسابات. وستشمل التوجيهات ضرورة موافاة المكتب يمعلومات عن نتائج أنشطة الرصد والتقييم في الحالات التي لا يتم فيها اختيار مشاريع لمراجعة حساباقا.

قاعدة البيانات المستندة إلى حساب المخاطرة لنفقات التنفيذ الوطني

77 - التوصية الواردة في الفقرة ١١٧. أوصى المحلس بوضع قاعدة بيانات شاملة من أجل تيسير الأخذ بنموذج للتقييم يستند إلى حساب المخاطرة، ووافق البرنامج الإنمائي على هذا.

77 - رد البرنامج الإنمائي. سيبحث مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء إمكانية تضمين قاعدة بياناته تقييمه لأنشطة رصد المكاتب القطرية إذ أن ذلك سيبسر الأحذ بنموذج للتقييم يستند إلى حساب المخاطرة.

تكاليف عمليات مراجعة حسابات نفقات التنفيذ الوطني

7. - التوصية الواردة في الفقرة • ٢٠. أوصى المجلس البرنامج الإنمائي . كما يلي: (أ) استكمال السياسات بحيث تتفق مع دليل البرمجة الخاص بالبرنامج الإنمائي فيما يتصل بتمويل نفقات مراجعة الحسابات؛ (ب) الاحتفاظ ببيانات تتصل بتكاليف مراجعة حسابات كل مشروع في قاعدة موحدة للبيانات؛ (ج) العمل على أن تقوم المكاتب القطرية بتحليل تكاليف مراجعة الحسابات لتحديد ما إذا كانت فوائد مراجعة حساب المشاريع تفوق تكاليفها، وعلاقة هذه الفوائد بنفقات المشاريع، فضلا عن المخاطر المتصلة بالمشروع المعنى.

79 - رد البرنامج الإنمائي. فيما يتعلق بالجزء (أ)، أعد مشروع سيقدم إلى مكتب السياسات الإنمائية لاستكمال دليل البرمحة بحلول نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وفيما يخص الجنوء (ب)، تم القيام بذلك. وبخصوص الجنوء (ج)، سيزود مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء المكاتب بتوجيهات إضافية بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن كيفية اختيار المشاريع لمراجعة حساباتها.

٢ - الخدمات المشتركة

اتفاقات مستوى خدمات المقر

٧٠ - التوصية الواردة في الفقرة ١٢٧. يوصي المجلس بأن يجري على سبيل الأولوية وضع اتفاقات مستوى الخدمات المتعلقة بالخدمات التي يوفرها البرنامج الإنمائي لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في صيغتها النهائية وتنفيذها.

٧١ – رد البرنامج الإنمائي. يعير البرنامج الإنمائي أولوية لهذه الاتفاقات. وقد تم مؤخرا الانتهاء من إعداد مشروع اتفاق يخضع في الوقت الراهن لاستعراض من المزمع انتهاؤه بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

٧٢ - التوصية الواردة في الفقرة ٩٦ ا. يوصي المجلس بأن يعمل البرنامج الإنمائي بأطر زمنية أكثر صرامة فيما يتعلق برد تكاليف الخدمات المقدمة، وبسداد التكاليف المستحقة عن فترة السنتين ٢٠٠٠ - ٢٠١ في أسرع وقت ممكن.

٧٣ - رد البرنامج الإنمائي. تتضمن الاتفاقات الجديدة أطرا زمنية أكثر صرامة لرد التكاليف وسيجري تسوية المستحقات المتبقية بالموازاة من وضع الصيغة النهائية للاتفاقات الجديدة.

أماكن العمل المشتركة

٧٤ - التوصية الواردة في الفقرة ١٣٢. يوصي المجلس بأن يكثف البرنامج الإنمائي جهوده الرامية إلى إبرام اتفاقات رسمية مع غيره من وكالات الأمم المتحدة في أسرع وقت ممكن. كما ينبغي للبرنامج أن يأخذ باستراتيجية لاسترداد التكاليف تكفل استرداد تكاليف جميع الخدمات المقدمة بالكامل. وفضلا عن ذلك، ينبغي للمكاتب القطرية أن تنظر في تقسيم تكاليف الخدمات المشتركة استنادا إلى الأنشطة التي يتم الاضطلاع بها.

٧٥ - رد البرنامج الإنمائي. في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، أصدر البرنامج الإنمائي بمحموعة من المبادئ التوجيهية الشاملة تتعلق باسترداد تكاليف الخدمات التي تقدمها مكاتب البرنامج الإنمائي القطرية إلى وكالات الأمم المتحدة. ورغم أن تلك المبادئ التوجيهية ساعدت في تحسين الطريقة التي يتم بها سداد تكاليف الخدمات، فإن المكاتب القطرية ووكالات الأمم المتحدة لم تتقيد جميعها بها بصورة كاملة. ولهذا، يعكف البرنامج الإنمائي حاليا على تنقيح تلك المبادئ التوجيهية آخذا في الاعتبار المشاكل الحالية. وستُعالج المبادئ التوجيهية المنقحة أيضا النهج اللازم اتباعه في إبرام الاتفاقات على صعيد المؤسسات مع وكالات الأمم المتحدة.

٧٦ - وفيما يتعلق بالخدمات المشتركة، ثمة مبادئ توجيهية واضحة تملي على المكاتب القطرية المضي قدما في اتباع نهج تقسيم تكاليف الخدمات المشتركة. وسيواصل البرنامج الإنمائي تعزيز هذه المسألة في المكاتب القطرية.

٣ - المعدات غير القابلة للاستهلاك

نظام مراقبة الجرد

٧٧ - التوصية الواردة في الفقرة ١٣٦. يوصي المحلس بأن يكثف البرنامج الإنمائي جهوده الرامية إلى وضع نظام مناسب لمراقبة الجرد ومواصلة العمل بهذا النظام امتثالا للقواعد المالية وغيرها من التوجيهات.

٧٨ - رد البرنامج الإنجائي. حرى بالفعل العمل طيلة السنتين الماضيتين على استبدال نظام مراقبة قوائم الجرد في المقر. وفي انتظار تطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسات، يستخدم البرنامج الإنجائي حاليا، كحل مؤقت برامجيات A perture للجرد. وأضيف إلى وظائفه الحالية عدد محدود من الوظائف من بينها وظيفتا الحراسة والتصريف اللتان ستساهمان في تحسين أساليب المراقبة، وسيبدأ العمل بالنظام بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

٧٩ - ويتولى مدير شعبة الخدمات الإدارية بمكتب المالية والإدارة التابع لمكتب الشؤون الإدارية عملية التنفيذ.

٤ – الصناديق الاستئمانية الصناديق الاستئمانية الخاملة

٠٨ - التوصية الواردة في الفقرة ٠١٠. يوصي المجلس بأن يكثف البرنامج الإنمائي حموده لإتمام إحراءات جميع الأنشطة المعلقة الخاصة بالصناديق الاستئمانية الخاملة، وبأن يأخذ البرنامج بنظام رسمي لتتبع ورصد تواريخ الانتهاء وشروط الإغلاق المحددة الواردة في اتفاقات الصناديق الاستئمانية.

٨١ - رد البرنامج الإنمائي. سيواصل البرنامج الإنمائي بذل جميع الجهود لإغلاق الصناديق الاستئمانية الخاملة. وبمجرد بدء العمل بنظام تخطيط موارد المؤسسات المزمع تطبيقه، سيكون أيضا بمقدور البرنامج الإنمائي تتبع تواريخ الانتهاء وشروط الإغلاق المحددة.

٨٢ - التوصية الواردة في الفقرة ١٤٤ . يوصي المجلس برنامج متطوعي الأمم المتحدة متابعة جميع الصناديق الاستئمانية الفرعية وترتيبات التمويل الكامل الخاملة، بغية إتمام الإحراءات الخاصة بجميع الأنشطة المعلقة، والامتثال لشروط الإغلاق المحددة الواردة في اتفاقات الجهات المانحة.

رد البرنامج الإنمائي

الصناديق الاستئمانية

٨٣ - يوافق برنامج متطوعي الأمم المتحدة على توصيات المجلس المتعلقة بالصناديق الاستئنمانية الخاملة. وقد شرع البرنامج في إجراءات إغلاق المشاريع الخاملة. وكما تأكد من استعراض مراجعة الحسابات، تم بالفعل إغلاق الكثير من المشاريع. ومن أصل ٣٧ مشروعا خاملا، لم يكسب أي فوائد سوى ٢٠ مشروعا (وهو ما يمثل ١٠ في المائة من قيمة الأرصدة المالية) وقد وردت معلومات عن توزيع الفوائد من مقر البرنامج الإنمائي في نحاية عام ٢٠٠١. ولم يكن لدى برنامج متطوعي الأمم المتحدة ما يكفي من الوقت خلال نفس الفترة المحاسبية لاستعراض نقل الأموال استنادا إلى الاتفاق المبرم مع الجهة المائحة. وستُتخذ إجراءات لنقل إيرادات الفوائد إما إلى الجهة المائحة أو إلى ترتيبات أحرى تابعة لبرنامج المتطوعين استنادا إلى الاتفاق المبرم مع الجهة المائحة.

٨٤ - وقد أغلقت عمليا في عام ٢٠٠١ بقية المشاريع (التي تمثل ٩٠ في المائة من قيمة الأرصدة المالية). ويعمل برنامج متطوعي الأمم المتحدة بنشاط على إغلاق هذه المشاريع ماليا بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

التمويل الكامل

٥٨ - وقد كان برنامج المتطوعين على علم بترتيبات التمويل الكامل الخاملة. وقد راجع الأموال المتبقية في إطار هذه الترتيبات وشرع في رد الأموال إلى الجهة المانحة في عام ٢٠٠١.

۸٦ - ومن المفترض أن يتم خلال عام ٢٠٠٢ رد ٧٨ في المائة من القيمة الإجمالية، وهو ما يعادل ١٦٥ دولارا. وقد وردت موافقة الجهات المائحة على نقل ١٣ في المائة من القيمة الإجمالية، أو ما يعادل ١٠٥ دولار، إلى ترتيبات أخرى. ويتعين على برنامج متطوعي الأمم المتحدة العمل مع جهتين مانحتين أخريين على الاحتفاظ بالرصيد المتبقي البالغ ٢٠٠٢ دولار في ترتيبات أخرى أو رده.

۸۷ - وتتولى إدارة برنامج متطوعي الأمم المتحدة مسؤولية تنفيذ التوصية وتقوم باتخاذ الاجراءات الملائمة لتسوية المسائل المشار إليها أعلاه. وسيحاول برنامج المتطوعين قدر الإمكان تسوية هذه المسائل بحلول ۳۱ كانون الأول/ديسمبر ۲۰۰۲ والتقيد بتوصيات المجلس.

الصناديق الاستئمانية التي تواجه عجزا

٨٨ - التوصية الواردة في الفقرة ١٤٧. يوصي المجلس بأن يقوم البرنامج الإنمائي . كمتابعة جميع الصناديق الاستئمانية التي تواجه عجزا بغية استرداد النفقات الزائدة. كما يوصي المجلس بأن يعمل البرنامج الإنمائي بنظام لرصد هذه النفقات الزائدة.

۸۹ - رد البرنامج الإنمائي. سيواصل البرنامج الإنمائي متابعته الحازمة للصناديق الاستئمانية التي تواجه عجزا بغرض استرداد النفقات الزائدة. وبمجرد بدء العمل بنظام تخطيط موارد المؤسسات المزمع تطبيقه، سيكون بإمكان البرنامج الإنمائي أيضا إعداد تقارير استثنائية في توقيت أفضل تسلط الضوء على الصناديق الاستئمانية التي تواجه عجزا.

o - الاستثمارات: فصل المهام المتعارضة

٩٠ - التوصية الواردة في الفقرة ١٥٤. أوصى المجلس بوحوب الفصل السليم في المهام بين الوظائف الاستثمارية. ووافق البرنامج الإنمائي على هذا.

91 - رد البرنامج الإنجائي. يسلم البرنامج الإنجائي بأن الفصل بين المهام في الوظائف الاستثمارية أمر ملائم وضروري. وتوكل المسؤولية عن الرصد المستمر للمخاطر الاستثمارية في إطار المبادئ التوجيهية المعتمدة للاستثمار وعن وضع معايير للأداء والإبلاغ عنه، وعن العمليات المطلوبة للمحاسبة وإجراء التسويات في مجال الاستثمارات إلى قسم عمليات

الخزانة لضمان الفصل السليم لهذه المهام عن المهام التي تؤديها وحدة إدارة النقدية. وسيجري تعزيز قسم عمليات الخزانة لتمكينه من تولي هذه المسؤوليات.

97 - ويتولى أمين الخزانة بمكتب المالية والإدارة التابع لمكتب الشؤون الإدارية مسؤولية تنفيذ هذه التوصية.

٦ - الشراء

المهلة الزمنية لمنح العقود

97 - التوصية الواردة في الفقرة ١٥٧. يؤكد المجلس من حديد التوصية التي يدعو فيها البرنامج الإنمائي إلى وضع معايير للأداء في مجال منح العقود، وإلى رصد الأداء مقارنة بهذه المعايير، ووافق البرنامج الإنمائي على هذا.

98 - رد البرنامج الإنجائي. يوافق البرنامج على أن ثمة حاجة إلى وضع معايير أداء للعقود ورصد أداء العقود من حيث التنفيذ والنوعية وفعالية التكلفة. والسبب في هذه الثغرة هو أن البرنامج الإنجائي ليس لديه حاليا أية برمجيات أو أدوات لإدارة العقود. وقد تعاقد البرنامج الإنجائي مؤحرا مع شركة PeopleSoft بشأن العمل بنظام تخطيط موارد المؤسسات الذي سيبدأ بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. ويحتوي هذا البرنامج الحاسوبي على جميع الأدوات اللازمة لإدارة أداء العقود.

رصد أداء الموردين

90 - التوصية الواردة في الفقرة 90 ا. يوصي المحلس بأن يكفل البرنامج الإنمائي الاستخدام الأمثل لآلية تقييم الموردين، المدرجة في دليل المشتريات الخاصة به، من حانب جميع الوحدات المعنية بالتعاقد.

97 - رد البرنامج الإنحائي. تم إنجاز الخطوة الأولى المتمثلة في استحداث آلية لتقييم أداء الموردين وإدماحها في الدليل الجديد للمشتريات. ولتنفيذ هذه الآلية التي تم إدماحها في برامج التدريب المتعلق بالمشتريات التي ينفذها مكتب حدمات المشتريات المشتريات المشتريات في الوكالات ومكتب الدعم القانوني ودعم المشتريات، يلزم تدريب موظفي المشتريات في البرنامج الإنمائي على كيفية استعمالها.

9٧ - و بمجرد بدء العمل بنظام تخطيط موارد المؤسسات بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، سيتولى النظام تقييم أداء الموردين وفقا للآلية التي استحدثها البرنامج الإنمائي.

بطاقة الشركات/الشراء

٩٨ - التوصية الواردة في الفقرة ١٦٤. يوصي المجلس بأن يطبق البرنامج الإنمائي ضوابط سليمة لكفالة التقيد بالشروط الواردة في دليل استخدام بطاقة الشركات من حيث الحدود القصوى، وأن يطبق ضوابط سليمة لكفالة بقاء الإنفاق في حدود المخصصات في الحالات التي يلزم فيها زيادة الحد الأقصى.

99 - رد البرنامج الإنجائي. لا يسمح الاتفاق المبرم مع الجهة المتعاقد معها، وهي مصرف Jp Morgan Chase بأن يتجاوز الحد الأقصى لأي معاملة واحدة ٥٠٠ دولار، أو ما مجموعه ١٠٠٠ دولار شهريا لكل حامل بطاقة. ولا يمكن تجاوز هذين الحدين الإداري عن البطاقة في البرنامج الإنجائي.

• ١٠٠ وخلال فترة الاستعمال التجريبي لبطاقة الشراء، حُدد المبلغ الأقصى لكل معاملة في المعروب وقد أدى ذلك إلى منح بعض الاستثناءات للسماح بإجراء معاملات بلغ مقدارها ٥٠٠ دولار إذ أن النظام المالي والقواعد المالية يسمحان بإبرام عقود بحد أقصاه مدارها ٢٥٠ دولار دون أمر شراء خطي. ومع ازدياد استعمال بطاقة الشراء والعمل بالبرنامج الحاسوبي PaymentNet زيد الحد الأقصى المسموح به لجميع حاملي البطاقة إلى ٥٠٠ دولار لكل معاملة. ونظرا لزيادة الحد الأقصى هذه، لم تمنح أي استثناءات خلال الأشهر الستة الماضية.

1.۱ - التوصية الواردة في الفقرة ١٦٦. يوصي المحلس بأن يطبق البرنامج الإنمائي ضوابط لكفالة امتثال كل من حاملي البطاقة لشروط السداد المنصوص عليها في الانفاق مع البرنامج وتفادى النفقات غير الضرورية.

۱۰۲ - رد البرنامج الإنمائي. يرصد البرنامج الإنمائي شهريا حالة المدفوعات التي يسددها حاملو البطاقة ويتصل بالمتأخرين منهم عن الموعد النهائي المحدد لتسوية المبالغ المستحقة وهو لهاية الشهر.

۱۰۳ - وتخصم من مرتبات حاملي البطاقة الذين تترتب عليهم رسوم بسبب تخلفهم عن موعد السداد قيمة تلك الرسوم وتُسحب منهم امتيازات استخدام البطاقة إذا تجاوزت مدة نخلفهم عن موعد السداد ۲۰ يوما.

٩٠٤ – وقد تم وضع الضوابط التالية لضمان عدم التأخر في السداد: (أ) موقع PaymentNet على الإنترنت الذي يتيح للبرنامج الإنمائي رصد المتأخرين في السداد (ويتولى رصده مكتب الدعم القانوني ودعم المشتريات)؛ و (ب) قيام مصرف Jp Morgan Chase بتزويد البرنامج

الإنمائي بقائمة شهرية بحاملي البطاقة المتأخرين بخمسة أيام عن الموعد النهائي للسداد. ويتيح ذلك للبرنامج الإنمائي الإسراع في السداد.

∨ - تقارير الرقابة الداخلية

١٠٥ - التوصية الواردة في الفقرة ١٧٠. يوصي المجلس البرنامج الإنمائي بتنقيح برنامج عمله المتعلق بالمراجعة الداخلية للحسابات بحيث يدرج فيه مستوى مناسبا من تغطية الاجراءات والضوابط المالية في المقر.

1.٦ - رد البرنامج الإنجائي. تضمنت خطة المراجعة الداخلية للحسابات للربع الأخير من عام ٢٠٠٢ مراجعة للإحراءات والضوابط المالية المعمول بها في المقر. ولكن تعين إرجاء هذه المراجعة إلى عام ٢٠٠٣ بسبب وجود وظائف شاغرة ولأن مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء بصدد إعادة تنظيم شامل.

۱۰۷ - التوصية الواردة في الفقرة ۱۷۳. أوصى المجلس بمتابعة جميع التوصيات التي لم تنفذ بعد مع المكاتب القطرية، ووافق مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء على ذلك.

١٠٨ - رد البرنامج الإنمائي. يتابع مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء بنشاط التوصيات التي لم تنفذ بعد.

١٠٩ - التوصية الواردة في الفقرة ١٧٥. يوصي المحلس بوضع وإنفاذ أطر زمنية أكثر صرامة للنهوض بعمليتي الإبلاغ والمتابعة وتعزيزهما.

11. - رد البرنامج الإنمائي. يقوم مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء حاليا بالإنفاذ الصارم لقاعدة الأسابيع الأربعة بين نهاية العمل الميداني وتقديم مشروع التقرير إلى العميل.

۸ – تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

مراجعة حاسوبية للضوابط العامة المحيطة بنظام المعلومات الإدارية المتكامل

١١١ – التوصية الواردة في الفقرة ١٨٨. أوصى المحلس بأن يقوم البرنامج الإنمائي بما يلي:

- (أ) وضع سياسة أمنية يقرها رسميا ويتولى تنفيذها واستكمالها على نحو منتظم؛
 - (ب) تجميع قائمة بإجراءات معتمدة رسميا لمراقبة التغييرات البرنامجية؟
 - (ج) إتمام دورة حياة النظام القائم الذي لديه واستكمالها؟
 - (د) إعداد موقع حارجي للاحتفاظ بالنسخ الاحتياطية واحتباره بانتظام؛

- (هـ) القيام بشكل رسمي باستعراض التقارير المتعلقة بالشبكة واكتشاف الدخلاء ومخالفات الأنشطة؛
- (و) كفالة استعمال كل مدير من مديري يونيكس لأداء تحديد الهوية الخاصة به؛
- (ز) اعتماد اتفاقات لتقديم الخدمات مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

117 - رد البرنامج الإنمائي. يوافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على هذه التوصيات، ويشير إلى التوصيات التي لم تنفذ بعد ستعالج في سياق عملية إعادة تنظيم كامل لمكتب نظم المعلومات والتكنولوجيا وعملية لنقل نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاص به إلى نظام تخطيط إدارة المؤسسات (PeopleSoft). وسوف تنفذ التوصيات التي لها آثار كبيرة بالنسبة للتشغيل و/أو التكلفة بالموازاة مع هذه المشاريع بدلا من أن تطبق على نظم وممارسات يجري إلغاؤها:

(أ) يتبنى البرنامج الإنمائي سياسة لأمن الشبكة تطبق على عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع أنحاء العالم وجرى استكمالها في حزيران/يونيه ٢٠٠١. وسوف تنقح، وتستكمل، هذه السياسة حسب الحاجة وذلك بالموازاة مع تحديد نظام تخطيط موارد المؤسسات. والبرنامج الإنمائي يتبع المبادئ التوجيهية التي وضعتها الأمم المتحدة بشأن مراقبة الدخول بالنسبة لنظام المعلومات الإدارية المتكامل.

وفي عملية إعادة تنظيم مكتب نظم المعلومات والتكنولوجيا ستتولى وحدة مخصصة لخدمات الإنتاج المسؤولية بالنسبة للمسائل المتعلقة بالأمن ومراقبة التغيير. وسوف تكون هذه الوحدة جاهزة للعمل تماما بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ على أكثر تقدير.

- (ب) سيراجع مكتب كبير موظفي المعلومات في مكتب نظم المعلومات والاتصالات الجديد وسينشر، معايير جديدة لإجراءات التوثيق ومراقبة النظم تطبق تلك الإجراءات من حانب وحدة حدمات الإنتاج المذكورة في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه. وفي الوقت الحالي يبلغ المستخدمون مسبقا بأية تغييرات يكون من المخطط إدخالها على النظم أو على الميكل الأساسي بعد استكمال عمليتي التأكد من الجودة والاختبار. وجميع التغييرات المتعلقة بنظام المعلومات الإدارية المتكامل تعالج وفقا للإجراءات التي وضعتها الأمم المتحدة.
- (ج) استكملت وثائق دورة حياة تطوير النظم في نهاية عام ٢٠٠١. ويجري إنشاء وحدة جديدة لممارسات وإدارة المشروع في مكتب نظم تكنولوجيا المعلومات الذي

سيعاد تنظيمه. وستضمن هذه الوحدة، التي سيدعمها مكتب رئيس موظفي المعلومات، أن يكون تنفيذ جميع أنشطة تطوير النظم متفقا مع معايير محددة يجري تحديثها بانتظام.

(د) يعتمد البرنامج الإنمائي في الوقت الحاضر على شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات في الأمم المتحدة لوضع الترتيبات الاحتياطية لنظام المعلومات الإدارية المتكامل (في مبنى الأمانة العامة، وكذلك في المبنى رقم ٢ (DC-2))، في حين يحتفظ في مبنى (FF) بنسخة احتياطية منفصلة من بيانات الإنتاج لنظام المعلومات الإدارية المتكامل. والترتيبات الاحتياطية لنظام المعلومات الإدارية المتكامل تنعكس في مذكرة التفاهم المتبادلة بين شعبة حدمات تكنولوجيا المعلومات في الأمم المتحدة ومكتب نظم تكنولوجيا المعلومات في البرنامج الإنمائي التي جرى تنقيحها في حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

وتنفيذ نظام تخطيط إدارة المؤسسات سيشمل بالتحديد الخطط والنهج المتعلقة باسترجاع المعلومات في حالة حدوث عطل شامل والتي ستوضع قبل عملية التشغيل الأولى المحدد لها تاريخ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.

- (ه) يتم إعداد تقارير مراقبة الشبكة وإتاحة تلك التقارير للمستخدمين وللإدارة مباشرة لاستعراضها. والمديرون الذين يعملون في مجالات تقنية يستخدمون إحصاءات المراقبة هذه ويقدمون المشورة إلى الإدارة العليا بشأن المسائل وبواعث القلق.
- (و) يملك البرنامج الإنمائي رمز هوية المستحدم الفريد الخاص به وكلمة السر بالنسبة لقواعد بيانات الإنتاج لنظام المعلومات الإدارية المتكامل الموجود في شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات. وبالإضافة إلى هذا، فإن الموظفين الإداريين المسؤولين عن قاعدة بيانات البرنامج الإنمائي لديهم رموز خاصة فريدة لتحديد هوية المستخدم وكلمات السر بالنسبة لقواعد بيانات إنتاج نظام المعلومات الإدارية المتكامل الموجود في مكتب نظم وتكنولوجيا المعلومات في المبنى (FF).
- (ز) أجرى البرنامج الإنمائي مناقشات ومفاوضات مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن تقاسم التكلفة بالنسبة للمسائل التي لها صلة بتكنولوجيا المعلومات. وسيتم إعداد مذكرات تفاهم مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن الخدمات المقدمة بحيث تكون مماثلة لمذكرة التفاهم المتبادلة بين شعبة حدمات تكنولوجيا المعلومات ومكتب نظم وتكنولوجيا المعلومات بشأن إنتاج وعمليات نظام المعلومات الإدارية المتكامل وعملياته، وذلك قبيل نهاية عام ٢٠٠٢.

٩ - حالات الغش والغش الافتراضي

117 - التوصية الواردة في الفقرة 197. يوصي المحلس بأن يعد البرنامج الإنمائي خطته الرامية إلى منع الغش، بما فيها مبادرات التوعية بالغش، وذلك بالتشاور مع إدارة الأمم المتحدة والصناديق والبرامج الأخرى من أجل الاستفادة من أفضل الممارسات، حيثما توافرت في المحالات المتعلقة ببعض العناصر التي يجري النظر فيها على وجه التحديد أو بجميع هذه العناصر.

116 - رد البرنامج الإنجائي. يوافق البرنامج الإنجائي على التوصية بصورة عامة وكذلك على التوصيات الأكثر تحديدا المتعلقة بالعناصر التي سيجري النظر فيها لدى وضع استراتيجية لمنع الغش. ويعتزم البرنامج الإنجائي مواصلة الأعمال التي تم الشروع فيها بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من أجل وضع تلك الاستراتيجية والتي ستشمل خطواتها الأولية ما يلي: (أ) صياغة رؤية مشتركة و/أو هدف مشترك لاستراتيجية منع الغش؛ (ب) دراسة المعايير المتبعة في القطاع الصناعي لمنع الغش، مثل تحديد مدى وجود استراتيجيات يمكن لمنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها تكييفها أو الإفادة منها؛ (ج) وضع "قائمة جرد" للتدابير التي تنطوي على عناصر لمنع الغش (من قبيل اللوائح والقواعد والاستعمال)؛ و (د) تحديد المجالات التي تحظى بالأولوية فيما يتعلق بوضع وتنفيذ تدابير منع الغش والفساد. ومن المسلم به أنه يلزم وضع استراتيجية على مراحل بحيث يؤخذ بعين الاعتبار ما سيتعين استثماره من الوقت والموارد لكفالة ما يكفي من الفعالية لاستراتيجية منع الغش. وستكتمل هذه العملية في عام ٢٠٠٣.

١١٥ - ويتولى مدير مكتب الدعم القانويي ودعم المشتريات مسؤولية تنفيذ هذه التوصية.